

وجوه الإعراب في تفسير النسفي (سورة البقرة إنموذجاً)

المدرس المساعد

هتاو حسن حسين

كلية التربية الأساس والعلوم الإنسانية
حلبجة - العراق

الخلاصة

يتناول هذا البحث موضوعاً يختص بقضايا إعرابية واردة في تفسير النسفي المسمى بـ (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، وهو تفسير مختصر مفيد، فجاء، كما قال المؤلف: كتاباً وسطاً في التأويلات، جامعاً لوجوه الإعراب، والقراءات. وقضية الإعراب من القضايا المهمة لما لها من تأثير في المعنى والدلالة. ولذلك لعلم الإعراب علاقة وثيقة بتفسير القرآن الكريم. وإن اختلاف وجوه الإعراب يؤدي إلى اختلاف وتعدد المعنى المراد، وأهمية الإعراب تمييز وتوضيح المعنى. وقد أشرت إلى بعض القضايا الواردة في التفسير مع ذكر آراء النحاة المتقدمين والمتأخرين.

The Objects of Declension in Al Nasafi's Interpretation (Surah Baqarah as a sample)

Hataw Hassan Husain

College of Education and Humanities

University of Halabja

Halabja – Iraq

ABSTRACT

This research deals with topics related to the issues of expression (Declension) which are mentioned in the interpretation of Al Nasafi known as (Perceptions and the facts of interpretation). It is a short-lived interpretation, and a moderate one as the author said. And the most important issue in expression is its impact in semantics. That is why Declension has a real relation with the explanation of holy Quran. Besides, the different face of Declension leads to differences in meaning. And Declension has its own role in characterizing and clarifying the meaning I have referred to some of the issues available in the interpretation with mentioning opinions of advanced and late grammarians.

المقدمة

الحمد لله الذي اصطفى اللسان العربي لسائاً لكتابه العزيز، والصلاة والسلام على رسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

بعد تفسير النسفي من التفاسير المهمة التي حظيت بالاهتمام قديماً وحديثاً، فهو تفسير مختصر مفيد، اختصره النسفي من تفسير البيضاوي، ومن الكشف للزمخشري، فجاء كما قال المؤلف: (كتاباً وسطاً في التأويلات، جامعاً لوجوه الإعراب والقراءات، متضمناً لدقائق علمي البديع، والإشارات، مدلاً بأقوال أهل السنة والجماعة، خالياً عن أباطيل أهل البدع والضلالة، ليس بالطويل الممل، ولا بالقصير المخل). ولا يخوض النسفي في المسائل النحوية إلا بلطف ولأهمية الإعراب التي لا يمكن الاستغناء عنها، في اللغة العربية، وللعلاقة الوثيقة بين الإعراب وتفسير كلمات القرآن الكريم وفهم معانيه. أحببت أن أبين وجوه الإعراب عند العلامة النسفي (رحمه الله) فأخترت سورة البقرة أنموذجاً، وسأشير إلى بعض الآيات الكريمة في تفسيره، فجاء البحث تحت عنوان (وجوه الإعراب في تفسير النسفي (سورة البقرة أنموذجاً)

والخطة تتكون من مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالبحث ويتضمن مطلبين:-

المطلب الأول: لمحة عن حياة الإمام النسفي

المطلب الثاني: التعريف بسورة البقرة

المبحث الثاني: إعراب الأسماء والأفعال والحروف في سورة البقرة، ويتضمن مطلبين:-

المطلب الأول: إعراب الأسماء، إذ أوردت بعض الآيات الكريمة التي جاءت فيها الأسماء، وذكرت إعراب

النسفي (رحمه الله) لها وكيفية توجيهه الإعرابي.

المطلب الثاني: إعراب الأفعال، والحروف في سورة البقرة. فأوردت أيضاً بعض الآيات الكريمة التي تكلم عليها النسفي (رحمه الله).

ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها .

وقد اعتمدت في بحثي هذا على نص من تفسير النسفي حيث جعلته بمثابة المنطلق في مناقشة المسألة وتوثيق الآراء الواردة من كتب النحاة المتقدمين والمتأخرين. والحمد لله رب العالمين .

المبحث الأول التعريف بالبحث

المطلب الأول: لمحة عن حياة الإمام النسفي

اسمه وكنيته ونسبته:

الإمام النسفي هو أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، نسبة إلى بلدة نسف ببلاد السند⁽¹⁾ وهو إمام من أئمة أهل السنة، كان عالماً أصولياً وفقهياً من فقهاء المذهب الحنفي، ألف العديد من الكتب في الفقه الحنفي وأصوله. كما كان محدثاً ومفسراً ولغوياً وعالماً من علماء القراءات، ويبدو ذلك واضحاً في تصانيفه⁽²⁾.

شيوخه:

وأخذ العلم عن أئمة العلماء في زمانه، منهم شمس الأئمة الكردي (559 هـ - 642 هـ)، والعلامة بدر الدين محمود بن عبد الكريم الكردي المعروف بلقب خواهر زاده، وحמיד الدين الضرير البخاري (ت 666 هـ)، وأحمد بن محمد بن عمر العتابي (576 هـ)، وكلهم أحناف. كما تتلمذ على يده خيار العلماء، منهم الإمام السخاقي وبن الساعاتي⁽³⁾.

مؤلفاته:

- له مؤلفات عديدة اشتهر بها في الأصول والفقه والتفسير وعلم الكلام، منها:
- عمدة عقيدة أهل السنة والجماعة.
- كشف الأسرار؛ لخص فيه أصول الفقه لشمس الأئمة السرخسي.
- كنز الدقائق: متن في الفقه.
- منار الأنوار: كتاب في أصول الفقه.
- بحر الكلام: كتاب في أصول الكلام.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل في التفسير. (4)

منهجه في تفسيره (مدارك التنزيل وحقائق التأويل):

وهو من أشهر التفسيرات التي حظيت بالاهتمام قديماً وحديثاً، وهو تفسير موجزٌ سهل المأخذ، جامع لوجوه الإعراب والقراءات. (5) وقد حدد النسفي المنهج الذي سلكه في تفسيره انطلاقاً من الإشارات التي ذكرها في المقدمة بإجمال. وذلك بـ:

1. الجمع لوجوه الإعراب والقراءات: يعرض النسفي في تفسيره أنواع القراءات المتواترة والشاذة، بقدر يدل على معرفة تامة بها. فالمتواترة يلتزم بها وينسبها إلى أصحابها في غالب الأحيان.
2. تضمين دقائق علمي البديع والإشارات: تبيّن النسفي في الجانب البلاغي كلّ ما كتبه الزمخشري تقريباً في البلاغة القرآنية، من علمي البيان والمعاني. فضمّن تفسيره "ما اشتمل عليه الكتّاف من النكت البلاغية، والمحسنات البديعية، والكشف عن المعاني الخفية"
3. التحلي بأقوال أهل السنة والجماعة: سبق أن أشرنا إلى أنّ الإمام النسفي حنفي المذهب وماتريديّ العقيدة. لذلك جاء تفسيره متفقاً مع عقيدته ومذهبه، مليناً بالدفاع عن أهل السنة والجماعة، والرّد على الفرق المخالفة لهم. (6)

وفاته:

توفي سنة عشر وسبعمائة. (7)

المطلب الثاني: التعريف بسورة البقرة

سورة البقرة أطول سورة في القرآن الكريم. فقد استغرقت جزأين ونصفاً من ثلاثين جزءاً يتكوّن منها القرآن. وهي أول سورة نزلت بالمدينة، وعدد آياتها (286) آية، وعدد كلماتها 6121 كلمة. (8) وهي فسطاط القرآن، وفيها خمسة عشر مثلاً، وخمسمائة حكم، وفيها آية الدين، وهي أطول آية في القرآن، كلماتها مائة وثلاثون، مشتملة على أربعة عشر حكماً، وفيها آخر آية نزلت على رسول الله (ﷺ) وهي {وَأَتَّفُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ} (البقرة: 281)، وعاش النبي (ﷺ) بعد نزولها سبعة أيام. (9)

سبب التسمية:

سمّيت سورة البقرة بهذا الاسم وذلك إحياءً لذكرى المعجزة التي أبهرت العالم في زمن موسى (ﷺ) كليم الله، حيث قُتل شخص من بني إسرائيل ولم يعرفوا القاتل، فعرضوا في حينها الأمر على موسى (ﷺ)، حتى يعرف القاتل، فأوحى الله سبحانه وتعالى إليه وأمرهم بأن يذبحوا بقرة، يقوموا بضرب الميت بجزء منها فيحيا الميت بإذن الله سبحانه وتعالى، ليخبرهم عن القاتل، ويكون في ذلك برهاناً قوياً على قدرة الله سبحانه وتعالى، ويثبت للناس بأن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يحيي الموتى. (10)

ولسورة البقرة فضائل كثيرة وردت في القرآن والسنة الصحيحة منها:

- 1- فيها أعظم آية في القرآن: سورة البقرة فيها أعظم آية في القرآن وهي آية الكرسي {اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ} (البقرة: 255). (11)

2- طاردة للشياطين من البيوت: سورة البقرة وآياتها تطرد الشياطين من البيوت عند سماعها لأن وقعها عليهم شديد. عن النعمان بن بشير رضي الله عنه، عن النبي (ﷺ) قال: (إن الله كتب كتابا قبل أن يخلق السماوات والأرض بألفي عام، وأنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة، لا تقرأن في دار ثلاث ليال فيقربها الشيطان) هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. (12)

المبحث الثاني

إعراب الأسماء والأفعال والحروف في سورة البقرة

المطلب الأول: إعراب الأسماء في سورة البقرة

علم النحو هو أحد علوم اللغة العربية، ويعنى بدراسة أصول تكوين الجمل وقواعد الإعراب، لذا تتم تسميته أيضاً بعلم الإعراب، والنحو في الأصل مصدر (نحو ينحو) إذا قصد ويقال نحو له وأنحى له وإنما سمي العلم بكيفية كلام العرب في أعرابه وبنائه (نحو) لأن الغرض به أن يتحرى الإنسان في كلامه إعراباً وبناء طريقة العرب في ذلك. (13)

والإعراب: لغة: الإبانة عن الشيء، وتقول: (أعرب فلان) أي: تكلم بالعربية. واصطلاحاً: تغيير يطرأ على آخر الكلمة بتأثير العامل الداخلة عليها. (14)

وتنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما وُضِعَ لِيَدُلَّ على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءاً منه، مثل رجل وكتاب. والفعل: ما وُضِعَ لِيَدُلَّ على معنى مستقل بالفهم والزمن جزء منه، مثل كُتِبَ وقرأ واحفظ. والحرف: ما وُضِعَ لِيَدُلَّ على معنى غير مستقل بالفهم، مثل هل وفي ولم. (15)

ففي هذا المبحث سأذكر من ما تناوله النسفي (رحمه الله) من وجوه إعراب الأسماء في سورة البقرة. وقد تناولت وجوه إعراب واحد وعشرين اسماً وهي (ذلك، هدى، الذين، سواء، الكاف في كما، ظلمات، يا أيها، ماذا، وإياي، حطة، بغير الحق، من آمن، وإسماعيل، سفه نفسه، إذ، صبغة، لا إله إلا هو، الرحمن الرحيم، البر، كل)

* قال تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَآ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ} (16)

ذكر النسفي: في إعراب قوله تعالى: (ذلك الكتاب) عدة آراء وقال:

1- إن جعلت (الم) اسماً للسورة أن يكون (الم) مبتدأ و(ذلك) مبتدأ ثانياً و(الكتاب) خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول، ومعناه أن ذلك هو الكتاب الكامل كأن ما عده من الكتب في مقابلته ناقص كما تقول: هو الرجل أي: الكامل في الرجولية الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات الخصال.

2- وأن يكون (الم) خبر مبتدأ محذوف أي هذه (الم) جملة (وذلك الكتاب) جملة أخرى.

3- وإن جعلت (الم) بمنزلة الصوت كان (ذلك) مبتدأ خبره (الكتاب) أي ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب الكامل. (17)

وهذا ما أشار إليه الزمخشري قبله، وقال أيضاً: فإن قلت: لم ذكر اسم الإشارة - والمشار إليه مؤنث وهو السورة -؟ قلت: لا أخلو من أن أجعل الكتاب خبره أو صفته. فإن جعلته خبره، كان ذلك في معناه ومسماه مسماه، فجاز إجراء حكمه عليه في التذكير، كما أجرى عليه في التأنيث في قولهم: من كانت أمك. وإن جعلته صفته، فإنما أشير به إلى الكتاب صريحاً لأن اسم الإشارة مشار به إلى الجنس الواقع صفة له. تقول: هند ذلك الإنسان، أو ذلك الشخص فعل كذا. (18)

وقال الفراء في قوله تعالى: (ذَلِكَ الْكِتَابُ) والكلام على اسم الإشارة ووجوه صلاحيته: يصلح فيه (ذلك) من جهتين، وتصلح فيه (هذا) من جهة:

- فأما أحد الوجهين من (ذلك) فعلى معنى: هذه الحروف يا أحمد، ذلك الكتاب الذي وعدتك أن أوحيه إليك.

- والآخر أن يكون (ذلك) على معنى يصلح فيه (هذا) لأن قوله (هذا) و (ذلك) يصلحان في كل كلام إذا ذكر ثم أتبعته بأحدهما بالأخبار عنه. ألا ترى أنك تقول: قد قدم فلان فيقول السامع: قد بلغنا ذلك، وقد بلغنا هذا الخبر،

فصلحت فيه (هذا) لأنه قد قرب من جوابه، فصار كالحاضر الذي تشير إليه، وصلحت فيه (ذلك) لانقضائه، والمنقضي كالعائب، ولو كان شيئاً قائماً يرى لم يجز مكان (ذلك) (هذا). (19)

والذي أراه كما جاء في التحرير والتنوير جواز أن يكون (الكتاب) ، بدل من (ذا)، أو عطف بيان. من ذلك والخبر هو (لا ريب فيه) والمعنى أن تكون الإشارة إلى جميع القرآن ما نزل منه وما سينزل لأن نزوله مترقب فهو حاضر في الأذهان فشبهه بالحاضر في العيان، فالتعريف فيه للعهد التقديري والإشارة إليه للحضور التقديري. (20)

وذكر النسفي في إعراب قوله تعالى (هدى) رأيين:

- 1- محل (هدى) الرفع ويحتمل وجهين: أ- لأنه خير مبتدأ محذوف. ب- أو خبر مع (لا ريب فيه) لذلك.
- 2- أو النصب على الحال من الهاء في (فيه) والذي هو أرسخ عرقاً في البلاغة أن يقال: إن قوله (الم) جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، وذلك الكتاب جملة ثانية، ولا ريب فيه ثالثة، وهدى للمتقين رابعة. (21)

وهذا ما ذكره الزمخشري قبله. (22)

- أما الزجاج فقد قال: موضع (هدى) نصب، ومعناه. بيان ونصبه من وجهين:-
- أحدهما أن يكون منصوباً على الحال من قولك: القرآن ذلك الكتاب هدى.
 - ويجوز أن يكون انتصب بقولك: (لا ريب فيه) في حال هدايته فيكون حالاً من قولك لا شك فيه هادياً، وهذا ما ذكره النسفي - ويجوز أن يكون موضعه رفعاً من جهات:
 - إحداها أن يكون خبراً بعد خبر كأنه قال: هذا ذلك الكتاب هدى، أي قد جمع أنه الكتاب الذي وعدوا به وأنه هدى كما تقول: هذا حلو حامض، تريد أنه قد جمع الطعمين.
 - ويجوز أن يكون رفعه على إضمار هو. كأنه لما تم الكلام فقيل: (الم ذلك الكتاب لا ريب فيه) قيل: هو هدى.
 - ويجوز أن يكون رفعه على قولك: (ذلك الكتاب لا ريب فيه) كأنك قلت ذلك الكتاب حقاً، لأن لا شك فيه بمعنى حق ثم قال: بعد ذلك: (فيه هدى للمتقين). (23)

وقال ابن عطية: في قوله تعالى (هدى) بعد ذكر موضعه في حالة الرفع، ويصح أن يكون موضعه نصباً على الحال من ذلك، أو من الكتاب، ويكون العامل فيه معنى الإشارة، أو من الضمير في فيه، والعامل معنى الاستقرار وفي هذا القول ضعف. (24)

وأما النحاس فبالإضافة إلى رأي الزجاج ذكر رأي الكوفيين بقوله: والكوفيون يقولون: رفعنا هذا بهذا وهذا بهذا، ويكون (الكتاب) عطف البيان الذي يقوم مقام النعت و(هدى) خبراً، ويكون (لا ريب فيه) الخبر، والكوفيون يقولون: الهاء العائدة الخبر.

وذكر وجهاً آخر أن يكون الخبر (لا ريب فيه) لأن معنى لا شك: حق، ويكون التمام على هذا لا ريب. (25)

وذكر صاحب الحجة للقراء السبعة رأي الزجاج: أنه بمنزلة حلو حامض أي هو كتاب وهو هدى، وقال: فالقول في إجازة هذا على الوجه الذي ذكره مشكل. وذلك أن ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأتهما خير المبتدأ، أو يكون الثاني تابعا للأول. فإن قيل: يرتفع الاسمان بأتهما خير المبتدأ قيل: لم نر شيئاً رافعا يرفع اسمين على هذا الحد. وقد شبهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنه ارتفع لمشابهة الفاعل. (26)

* قال تعالى: {الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} (27)

في قوله تعالى (الَّذِينَ) أشار النسفي: إلى ثلاثة وجوه:

- 1- في موضع رفع أو نصب على المدح أي: هم الذين يؤمنون، أو أعني الذين يؤمنون.
 - 2- هو مبتدأ وخبره (أولئك على هدى).
 - 3- أو جر على أنه صفة (للمتقين)، وهي صفة واردة بيانياً وكشفاً للمتقين. (28)
- وهذا ما ذكره النحاس قبله. (29)
- أما السمين الحلبي: فقد قال: في قوله تعالى (الَّذِينَ) يحتمل الرفع والنصب والجر أيضاً واختار الجر وقال: وهو من ثلاثة أوجه:
- أظهرها: أنه نعت للمتقين.

والثاني: بدل.
والثالث: عطف بيان.
والنصب كما ذكره النسفي على معنى القطع.
وأما الرفع فمن وجهين،
أحدهما: أنه خبرٌ مبتدأ محذوفٍ على معنى القطع.
والثاني: أنه مبتدأ، وفي خبره قولان:
أحدهما: (أولئك) الأولى، والثاني: (أولئك) الثانية والواو زائدة.
وهذان القولان رديئان مُكرَّان لأنَّ قوله: (والذين يؤمنون) يمنع كونَ (أولئك) الأولى خبراً، ووجودُ الواو يمنع
كونَ (أولئك) الثانية خبراً أيضاً، وقولهم الواو زائدة لا يُلتفتُ إليه: (30)
والأولى تقديره محذوفاً أي: هم المذكورون. (31)
وقال الزجاج: (والذين) لا يظهر فيهم الإعراب، تقول في النصب والرفع والجر: أتاني الذين في الدار، ورأيت
الذين في الدار، ومررت بالذين في الدار. وكذلك الذي في الدار، وإنما منع الإعراب لأن الإعراب إنما يكون في
آخر الأسماء، والذي والذين مبهمان لا تتمان إلا بصيلاتهما فلذلك مُعَتِ الإعراب. لأن جميع ما لا يعرب في
الواحد مشبه بالحرف. (32)
وجاء في غرائب القرآن ورجائب الفرقان (الذين يؤمنون) على تقدير كونه صفة يكون إما وارداً بياناً وكشفاً
وذلك إذا فسر المتقي بأنه الذي يفعل الحسنات ويجتنب السيئات، لأن الإيمان أساس الحسنات والصلاة، وإما
مسرودة مع المتقين مفيدة غير فائدتها وذلك إذا فسر المتقي بالمجتنب عن المعاصي فقط. (33)

* قال تعالى: { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ } (34)
ذكر النسفي: في قوله تعالى: (سواء) أي: مستوية، رأيين:
- الرفع على أنه خبر لأن (وأندرتهم أم لم تنذرهم مرتفع) به على الفاعلية كأنه قيل أن الذين كفروا مستو عليهم
إنذارك وعدمه.
- أو يكون سواء خبراً مقدماً و(ءأندرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الابتداء أي سواء عليهم إنذارك وعدمه،
والجملة خبر لـ إن وإنما جاز الإخبار عن الفعل مع أنه خبر أبداً لأنه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ
إلى جانب المعنى. والهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً.
وذكر النسفي قول سيبويه: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء في قولك (اللهم اغفر لنا
أيها العصابة). (35) يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام كما جرى ذلك على صورة النداء ولا
نداء. والإنذار التخويف من عقاب الله بالزجر على المعاصي. (36)
وقال الزمخشري: يجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمي أنا، ومشنؤ من يشنؤك، وكقوله تعالى: (سواء
عليهم ءأندرتهم أم لم تنذرهم) وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفاً وذلك قولك في الدار
رجل. (37)

وقال فخر دين الرازي: الوجه الثاني أولى، لأن (سواء) اسم، وتنزيله بمنزلة الفعل يكون تركاً للظاهر من غير
ضرورة وإنه لا يجوز، وإذا ثبت هذا فنقول: من المعلوم أن المراد وصف الإنذار وعدم الإنذار بالاستواء، فوجب
أن يكون سواء خبراً فيكون الخبر مقدماً. وذلك يدل على أن تقديم الخبر على المبتدأ جائز، وقد عضده بقوله
تعالى: (سواء محياهم ومماتهم) (الجاثية: 21)
أما الكوفيون فإنهم لا يجوزونه واحتجوا عليه من وجهين:

1- المبتدأ ذات، والخبر صفة، والذات قبل الصفة بالاستحقاق، فوجب أن يكون قبلها في اللفظ قياساً على توابع
الإعراب والجامع التبعية المعنوية.

2- أن الخبر لا بد وأن يتضمن الضمير، فلو قدم الخبر على المبتدأ لوجد الضمير قبل الذكر، وإنه غير جائز، لأن
الضمير هو اللفظ الذي أشير به إلى أمر معلوم، فقبل العلم به امتنعت الإشارة إليه، فكان الإضمار قبل الذكر
محالاً.

وأجاب البصريون على الأول بأن ما ذكرتم يقتضي أن يكون تقدم المبتدأ أولى، لا أن يكون واجباً.

وعن الثاني: أن الإضمار قبل الذكر واقع في كلام العرب، كقولهم: «في بيته يؤتى الحكم» قال تعالى: (فأوجس في نفسه خيفة موسى) (طه: 67). (38)

وجاء في الحجة للقراء السبعة لا يخلو في قوله: (سواءً عليهم أأنذرتهم أم لم تُنذِرْهُمْ) من أن يرتفع بأنه مبتدأ أو خبر مبتدأ فإن رفعه بأنه خبر لم يجز، لأنه ليس في الكلام مخبر عنه، فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبراً، لأن الخبر إنما يكون عن مخبر عنه. فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ.

وأيضاً فإنه لا يجوز أن يكون خبراً، لأنه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلًا في حيز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبر عمًا في الاستفهام متقدمًا على الاستفهام.

فإن قلت: كيف جاز أن تكون الجملة التي ذكرتها من الاستفهام خبراً عن المبتدأ وليست هي هو ولا له ذكر فيها؟ فالقول في ذلك: أنه كما جاز أن يحمل المبتدأ على المعنى فيجعل خبره ما لا يكون إياه في المعنى، ولا له فيه ذكر، كذلك جاز في الخبر لأن كل واحد منها يحتاج أن يكون صاحبه في المعنى. فما جاز في أحدهما من خلاف ذلك جاز في الآخر، وذلك قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه). ألا ترى أن خبراً خبر عن تسمع، وكما أخبر عنه كذلك عطف عليه في قولهم: تسمع بالمعيدي لا أن تراه، والفعل لا يعطف عليه الاسم كما لا يخبر عنه، إلا أن المعنى لما كان على الاسم استجيز فيه الإخبار عنه والعطف عليه، وجاز دخول لا على الاسم من غير تكرير، كما جاز في قولهم: هذان لا سواء، لأن الخبر لم يظهر في الموضعين جميعاً. (39)

وزعم بعض النحويين أن (سواء) خبر، وأن المبتدأ محذوف، وأن التقدير: سواء عليهم الإنذار وتركه، ثم فسرت الجملة المصدرية بألف الاستفهام. وصاحب هذا القول يلزمه أن يجيز: (سواء أقتت أم قعدت)، دون أن يقول: (عليّ) أو (عليك). ويلزمه أن يجيز: (سيان أذهب زيد، أم جلس) و (متفقان أقام زيد أم قعد). وما كان نحو هذا مما لا يجوز في الكلام ولا روي عن أحد. وقالت طانفة: (سواء) ههنا مبتدأ والجملة الاستفهامية في موضع الخبر. وإنما قالوا هذا - وإن كان (سواء) نكرة - لأن الجمل لا تكون في موضع المبتدأ أبداً ولا في موضع الفاعل. ثم لزمهم أن يكون في الجملة ضمير يعود على (سواء) إذ لا تكون جملة في موضع خبر إلا وفيها عائد يعود على المبتدأ. فأجابوا عن هذا بأن قالوا: (سواء) مبتدأ في اللفظ وهو في المعنى خبر؛ لأن المعنى: (سواء عليهم الإنذار وتركه)، ولا يلزم أن يعود من المبتدأ ضمير على الخبر، فلما كان خبراً في المعنى دون اللفظ روعي ذلك المعنى، كما لم يعد على (ضربي)، من قولك: (ضربي زيد قائماً) ضمير من الحال التي سدت مسد الخبر، لأن معناه: اضرب زيداً، أو ضربت زيداً، والفعل لا يعود عليه ضمير، فلم يعد على اللفظ ضمير. (40)

وقال ابن هشام: وقد أجز في قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذروهم) كونها خبراً عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث وأبطل ابن عمرو الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فإن أجاب بأنه مثل زيد أين هو منعناه وقلنا له بل مثل كيف زيد لأن (أأنذرتهم) إذا لم يقدر بالمفرد لم يكن خبراً لعدم تحمله ضمير سواء وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته فإن أجاب بأنه كذلك في نحو علمت أزيد قائم وقد أبقى عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام مراد هنا إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم وأما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل المتكلم ولا غيره. (41)

* قال تعالى {أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ} (42)

قال النسفي: في قوله تعالى: (ظلمات) مرفوع بالجار والمجرور لأنه قد قوى لكونه صفة لصيب بخلاف ما لو قلت ابتداء فيه ظلمات ففيه خلاف بين الأخفش وسيبويه. والضمير في (فيه) يعود إلى الصيب. (43)

وقال صاحب التبيان ويجوز أن يكون (ظلمات) مبتدأ و(فيه) خبر مقدم، وفيه على هذا ضمير والجملة في موضع جر صفة لصيب. (44)

وقال الباقرلي: وقوله تعالى: (فيه ظلمات) لأنه لا يخلو من أن يعود إلى (الصيب) أو إلى (السماء) فلا يعود إلى (الصيب) لأن الصيب لا ظلمات فيه ويدل على هذا الحذف قوله تعالى (ورعد وبرق) فهما معطوفان على (الظلمات). (45)

وقال ابن هشام: الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم أبوه وأ قائم زيد لما ذكرنا ولأن الأب إذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الأصل في الخبر ومثله (ظلمات) من قوله تعالى: (أو كصيب من السماء فيه ظلمات) لأن؛ الأصل في الصفة الإفراد فإن قلت أقائم أنت فكذلك عند البصريين وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب.(46)

وقال السمين الحلبي في قوله: (فيه ظلمات) (يحتمل أربعة أوجه:

- 1- أن يكون صفة لصيب وهذا ما قاله النسفي .
 - 2- أن يكون حالا منه، وإن كان نكرة لتخصيصه: إمّا بالعمل في الجار بعده، أو بصفة بالجار بعده.
 - 3- أن يكون حالا من الضمير المستكنّ في (من السماء) إذا قيل إنه صفة لصيب، فيتعلّق في التقادير الثلاثة بمحذوف، إلا أنه على القول الأول في محلّ جرّ لكونه صفة لمجرور، وعلى القولين الأخيرين في محلّ نصبٍ على الحال. و (ظلمات) على جميع هذه الأقوال فاعلٌ به لأنّ الجارّ والمجرورَ والظرفَ متى اعتمدا على موصوفٍ أو ذي حال أو ذي خبر أو على نفي أو استفهام عملا عمَلَ الفعل، و الأخفش يُعْمَلُهُمَا مطلقاً كالوصف.
 - 4- أن يكون خبراً مقدّماً و (ظلمات) مبتدأ، والجملة تحتمل وجهين: الجرّ على أنها صفة لصيب. والثاني: النصب على الحال، وصابُ الحال يُحتمل أن يكون (كصيب) وإن كان نكرة لتخصيصه بما تقدّمه، وأن يكون الضمير المستكنّ في (من السماء) إذا جُعِلَ وصفاً لصيب، والضمير في (فيه) ضميرُ الصيب.
- وقد رجح أن يكون الجار صفة أو حالا، وأن يكون (ظلمات) مرفوعا به على الفاعلية من أن يكون (فيه ظلمات) جملة برأسها في محلّ صفة أو حال، لأنّ الجارّ أقربُ إلى المفرد من الجملة، وأصلُ الصفة والحال أن يكونا مفردَيْن.(47)

* قال تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ } (48)

قال النسفي: في قوله تعالى: (يا أيها) (أي) وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام كما أن (ذو و الذي) وصلتان إلى الوصف بأسماء الأجناس ووصف المعارف بالجملة، وهو اسم مبهم يفتقر إلى ما يزيل إبهامه فلا بد أن يردفه اسم جنس أو ما يجري مجراه يتصف به حتى يتضح المقصود بالنداء. فالذي يعمل فيه (يا أي)، أي والتابع له صفته نحو: يا زيد الظريف. إلا أن (أي) لا يستقل بنفسه استقلال زيد فلم ينفك عن الصفة، وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها لتأكيد معنى النداء وللعوض عما يستحقه أي من الإضافة.(49)

وقال سيبويه: في باب (لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا) ولا يقع في موقعه غير المفرد وذلك قولك: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجلان، ويا أيها المرأتان. فأبها هنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك يا هذا والرجل وصف له كما يكون وصفا لهذا وإنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع لأنك لا تستطيع أن تقول يا أي ولا يا أيها وتسكت لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت يا رجل.(50)

وقال النحاس: يا أيها (يا) حرف النداء، وأي: نداء مفرد ضمّ لأنه في موضع المكني، وكان يجب أن لا يعرب فكرهوا أن يخلوه من حركة لأنه قد كان متمكنا فاختاروا له الضمة لأن الفتحة تلحق المعرب في النداء والكسرة تلحق المضاف إليه، وأجاز أبو عثمان المازني (يا أيها الناس) على الموضع كما يقال: يا زيد الظريف.

وزعم الأخفش أن (الناس) في صلة أيّ و (هاء) للتنبيه إلا أنها لا تفارق أيّا لأنها عوض من الإضافة. ولغة بعض بني مالك من بني أسد (يا أيه الرجل) بضم الهاء لما كانت الهاء لازمة حركتها بحركة أيّ النَّاسُ تابع لأيّ كالنعت كما ينعت، لا يجوز نصبه عند أبي العباس لأنه لا يستغنى عنه فصار كما تقول: يا ناس، اعْبُدُوا أَلْف وصل لأنه من يعبد وضممتها والأصل الكسر لنلا تجمع بين كسرة وضمة.(51)

وأما رأي الفراء (إن الأصل في النداء أن يقال: يا زيدا كالندبة) فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل. وقوله: إن الألف المزيدة في آخره بمنزلة المضاف إليه، فلما حذفها بنوّه على الضم، كما إذا حذف المضاف إليه من قبل ومن بعد قلنا: هذا يبطل بالمنادى المضاف، نحو (يا عبد عمرو) فإنه يفتقر في باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد؛ فكان يجب أن يقال: (يا عبد عمرو) بالضم، لأن أصله يا عبد عمرو.(52)

* قال تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (53)
قال النسفي: في قوله تعالى: (مَاذَا) (وماذا فيه) وجهان :
- أن يكون (ذا) اسماً موصولاً بمعنى الذي و (ما) استفهاماً فيكون كلمتين.
- وأن تكون (ذا) مركبة مع (ما) مجعولتين اسماً واحداً للاستفهام فيكون كلمة واحدة ، ف (ما)
على الأول رفع بالابتداء وخبره (ذا) مع صلته أي أراد ، والعاث محذوف.
وعلى الثاني منصوب المحل ب (أراد) (والتقدير: أي شيء أراد الله. فإذا قيل أراد الله كذا فإن كان فعله فمعناه أنه
فعل وهو غير ساهٍ ولا مكره عليه ، وإن كان فعل غيره فمعناه أنه أمر به. (54)
وقال الأخفش قبله: فيكون (ذا) بمنزلة (الذي). ويكون (ماذا) اسماً واحداً ان شئت بمنزلة (ما) كما قال: تعالى
(مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) (النحل: 30) فلو كانت (ذا) بمنزلة (الذي) لقالوا (خيراً) وكان الرفع وجه الكلام.
وقد يجوز فيه النصب لأنه لو قال (ما الذي قلت)؟ فقلت (خيراً) أي: (قلت خيراً) لجاز. ولو قلت: (ما قلت):
فقلت: (خيراً) أي: الذي قلت خيراً لجاز، غير انه ليس على اللفظ الأول كما يقول بعض العرب اذا قيل له: كيف
أصبحت؟ قال: صالحٌ أي: أنا صالحٌ. ويدل على أن (ماذا) اسم واحد قول الشاعر:
دعي ماذا علمتُ سأتقيهِ ولكن بالمغيَّبِ نبيِّني
فلو كانت (ذا) ها هنا بمعنى (الذي) لم يكن كلاماً. (55)
وقد اختار ابن كيسان الرأي الثاني - (ما و ذا) شيئاً واحداً - بقوله وهو أجود. (56)

* قال تعالى: { وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُون } (57)
قال النسفي: في قوله تعالى: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُون) فلا تنقضوا عهدي وهو من قولك زيدا رهبتة وهو أوكد في إفادة
الاختصاص من ((إياك نعبد) (الفاتحة : 5 - 4) وإيَّايَ منصوب بفعل مضمر دل عليه ما بعده وتقديره فارهبوا
إيَّايَ فارهبون، وحذف الأول لأن؛ الثاني يدل عليه وإنما لم ينتصب بقوله (فارهبون) لأنه أخذ مفعوله وهو الياء
المحذوفة وكسرة النون دليل الياء كما لا يجوز نصب زيد في زيدا فاضربه باضرب الذي هو ظاهر. (58)
وهذا ما ذكره الزمخشري قبله. (59)
وقال الأخفش في قوله: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُون) و(وَإِيَّايَ فَاتَّقُون) (البقرة: 40-41) و(وَإِيَّايَ) وقد شغلت الفعل بالاسم
المضمر الذي بعده الفعل. لأن؛ كل ما كان من الأمر والنهي في هذا النحو فهو منصوب نحو قولك: زيدا فاضرب
أخاه. لأن الأمر والنهي مما يضم إن كثيراً ويحسن فيهما الإضمار، والرفع أيضاً جائز على إن لا يضم. (60)
والفاء فيها وجهان:
- أحدهما أنها جواب أمر مقدر تقديره: تنبهوا فارهبون، وهو نظير قولهم: زيدا فاضرب، أي تبته فاضرب زيدا،
ثم حذف (تبته) فصار: فاضرب زيدا، ثم قدم المفعول إصلاحاً للفظ.
- والقول الثاني: إنها زائدة. (61)
وقال ابن عطية: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُون) الاسم (إيا، والياء) ضمير ككاف المخاطب وقيل (إيَّاي) بجملته هو الاسم وهو
منصوب بإضمار فعل مؤخر تقديره وإيَّايَ ارهبوا فارهبون وامتنع أن يتقدر مقدماً لأن الفعل إذا تقدم لم يحسن أن
يتصل به إلا ضمير خفيف فكان يجيء و ارهبون والرهبة يتضمن الأمر بها معنى التهديد وسقطت الياء بعد
النون لأنها رأس آية. (62)

* قال تعالى: {وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَعْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ} (63)
قال النسفي: في قوله تعالى: (سُجَّدًا) حال وهو جمع ساجد ، أمروا بالسجود عند الانتهاء إلى الباب شكراً لله
تعالى: وتواضعاً له. (وقُولُوا حِطَّةً) خبر مبتدأ محذوف أي مسألتنا حطة أو أمرك حطة، والأصل النصب وقد
قرئ به بمعنى حط عنا ذنوبنا حطة ، وإنما رفعت لتعطي معنى الثبات. وقيل : أمرنا حطة أي أن نحط في هذه
القرية ونستقر فيها. (64)
وهذا ما أشار إليه الزمخشري في تفسيره وقال: أيضاً فإن قلت: هل يجوز أن تنصب حطة في قراءة من نصبها
بقولوا، على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يبعد. والأجود أن تنصب بإضمار فعلها، وينتصب محل ذلك
المضمر بقولوا. (65)

وجاء في معاني القرآن للفراء في قوله: (حِطَّةٌ) نصب على وجهين:
- أحدهما إعمال الفعل فيها وهو (قولوا) أي: قولوا كلمة تحط عنكم أو زاركم.
- والثاني أن تنسب على المصدر بمعنى الدعاء والمسألة أي حط اللهم أوزارنا وذنوبنا حطة.
وبالنصب قرأ ابن أبي عبلة وطاوس اليماني. والقراءة العامة بالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف أي مسألتنا حطة، أو أمرك حطة. (66)

* قال تعالى: { وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ } (67)
قال النسفي: في قوله تعالى: (بغير الحق) في محل النصب على الحال من الضمير في يقتلون أي يقتلونهم مبطلين. (68)
وقال الزمخشري: (بغير الحق) فيه وجهان:
- أن يكون حالاً بمعنى يتكبرون غير محققين، لأن التكبر بالحق لله وحده.
- وأن يكون صلة لفعل التكبر. (69)
ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف تقديره قتلًا بغير الحق، وعلى كلا الوجهين هو توكيد. (70)

* قال تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ } (71)
ذكر النسفي في قوله تعالى: (مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) رأيين:
- ومحل (من آمن) الرفع إن جعلته مبتدأ خبره (فلهم أجرهم).
- والنصب إن جعلته بدلاً من اسم إن والمعطوف عليه.
فخبر إن في الوجه الأول الجملة كما هي.
وفي الثاني فلهم والفاء لتضمن من معنى الشرط. (72)
وهذا ما أشار إليه الزمخشري في تفسيره. (73)
وقال ابن سيده: لا يتم ذلك إلا على تقدير تباين الإيماني، إذا كانت مبتدأة.
وأضاف والذي نختاره أنها بدل من المعاطيف التي بعد اسم إن، فيصح إذ ذاك المعنى، وكأنه قيل: إن الذين آمنوا من غير الأصناف الثلاثة - اليهود والنصارى والصابئين - ومن آمن من الأصناف الثلاثة، فلهم أجرهم. ودخلت الفاء في الخبر، لأن الموصول ضمن معنى الشرط، ولم يعتد بدخول إن على الموصول، وذلك جائز في كلام العرب، ولا مبالاة بمن خالف في ذلك. ومن زعم أن من آمن معطوف على ما قبله، وحذف منه حرف العطف، التقدير: ومن آمن بالله فقول به بعيد عن الصواب. (74)

* قال تعالى: { وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا } (75)
قال النسفي: في قوله تعالى: (وإسماعيل) هو عطف على (إبراهيم) وكان إبراهيم بيني وإسماعيل يناوله الحجارة (رَبَّنَا) أي يقولان ربنا. وهذا الفعل في محل النصب على الحال. (76)
وقال ابن هشام: ويحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف خبر أي وإسماعيل يقول. (77)
وقال صاحب دراسات لأسلوب القرآن الكريم:
- إن جعلنا (وإسماعيل) معطوفاً كانت جملة (ربنا تقبل منا) معمولة لقول محذوف حال، أي: قائلين.
- وإن جعلنا (وإسماعيل) مبتدأ، والواو للحال كان القول المحذوف خبراً، أي يقول ربنا. (78)
وقد أنكر أهل التأويل هذا الوجه - إسماعيل مبتدأ وما بعده الخبر - ولم يذكر أحد منهم فساده. والذي يظهر والله أعلم أنه من جهة أن جمهور أهل العلم أجمعوا على أن إبراهيم وإسماعيل كلاهما رفعا القواعد من البيت، فمن قال إنه من مقول إسماعيل وحده، وإن إسماعيل كان هو الداعي وإبراهيم هو الباني وجعل الواو للاستئناف قد أخرج من مشاركته في رفع القواعد، والصحيح أن الضمير لإبراهيم. (79)
و(رَبَّنَا) منادى مضاف حذف منه حرف النداء، وجملة النداء وما بعدها في محل النصب مقول لقول محذوف، تقديره: يقولان: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا. (80)

* قال تعالى: {وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ} (81)
قال النسفي: في قوله تعالى: (وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ) استفهام بمعنى الجحد وإنكار أن يكون في العقلاء من يرغب عن الحق الواضح الذي هو ملة إبراهيم والملة السنة والطريقة و(مَنْ سَفِهَ) في محل الرفع على البديل من الضمير في (يرغب) وصح البديل لأن (من يرغب) غير موجب كقولك هل جاءك أحد إلا زيد. والمعنى وما يرغب عن ملة إبراهيم إلا من (سَفِهَ نَفْسَهُ) أي: جهل نفسه أي: لم يفكر في نفسه فوضع سفه موضع جهل وعدي كما عدي أو معناه سفه في نفسه فحذف في كما حذف من في قوله: (وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ) (الأعراف: 155) أي: من قومه وعلى في قوله (وَلَا تَعَزَّمُوا عُدَّةَ النَّكَاحِ) (البقرة: 235) أي: على عقدة النكاح والوجهان عن الزجاج وقال الفراء هو منصوب على التمييز وهو ضعيف لكونه معرفة. (82)
وقال ابن سيده: ويجوز أن يكون في موضع نصب على الاستثناء، والرفع أجود على البديل، لأنه استثناء من غير موجب، ومن في (من سفه) موصولة، وقيل: نكرة موصوفة.
وقال: أما التمييز فلا يجيزه البصريون، لأنه معرفة، وشرط التمييز عندهم أن يكون نكرة، وأما كونه مشبهاً بالمفعول، فذلك عند الجمهور مخصوص بالصفة، ولا يجوز في الفعل، تقول: زيد حسن الوجه، ولا يجوز حسن الوجه، ولا يحسن الوجه.
وأما نصبه على أن يكون مفعولاً به، ويكون الفعل يتعدى بنفسه، فهو الذي نختاره، لأن ثعلباً والمبرد حكيا أن سفه بكسر الفاء يتعدى، كسفه بفتح الفاء وشدها. وحكي عن أبي الخطاب أنها لغة. (83)
وقال الزمخشري وقيل انتصاب النفس على التمييز، نحو: غبن رأيه وألم رأسه. ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميز. (84)

* قال تعالى: {أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ} (85)
قال النسفي: في قوله تعالى: (إذ قال) بدل من (إذ) الأولى والعامل فيهما شهداء أو ظرف لـ حضر (لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ) (ما) استفهام في محل النصب بـ تعبدون أي شيء تعبدون؟ و (ما) عام في كل شيء أو هو سؤال عن صفة المعبود كما تقول (ما زيد) تريد أفضيه أم طيب. (86)
وقال صاحب التبيان و (إذ) الثانية بدل من الأولى، والعامل في الأول شهداء، فيكون عاملاً في الثانية؛ ويجوز أن تكون الثانية ظرفاً لحضر، فلا يكون على هذا بدلاً.
و (ما) استفهام في موضع نصب: بـ (تعبدون) و: ما هنا بمعنى من، ولهذا جاء في الجواب: (إلهك)، ويجوز أن تكون (ما) على بابها، ويكون ذلك امتحاناً لهم من يعقوب. (87)

* قال تعالى: {صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ} (88)
قال النسفي: في قوله تعالى: (ومن أحسن من الله صبغة) تمييز أي لا صبغة أحسن من صبغته يريد الدين أو التطهير (وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) عطف على أمنا بالله وهذا العطف يدل على أن قوله: (صبغة الله) داخل في مفعول قولوا أمنا أي: قولوا هذا وهذا ونحن له عابدون ويرد قول من زعم أن (صبغة الله) بدل من (ملة إبراهيم) أو نصب على الإغراء بمعنى عليكم صبغة الله لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التثامه. وانتصابها على أنها مصدر مؤكد هو الذي ذكره سيبويه والقول ما قالت حذام. (89)
وقال الزجاج: يجوز أن تكون (صبغة) منصوبة على قوله: (بل نتبع ملة إبراهيم) أي: بل نتبع صبغة الله.
- ويجوز أن يكون نصبها على، بل نكون أهل صبغة الله. كما قلنا في ملة إبراهيم.
- ويجوز أن ترفع الصبغة على إضمار هي، كأنهم قالوا: هي صبغة الله أي هي ملة إبراهيم صبغة الله.
وقيل: إنما ذكرت الصبغة لأن قوماً من النصارى كانوا يصبغون أولادهم في ماء لهم، ويقولون هذا تطهير كما أن الختان تطهير لكم: فقيل لهم: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً) أي التطهير الذي أمر به مبالغ في النظافة. (90)

وقال الخليل: وأما نصب (صبغة الله) فعلى معنى فعل مضمّر اطرح لعلم المخاطب بمعناه وهو الزموا صبغة الله والصبغة الدين. (91)
وقال سيبويه: وقال: قوم صبغة الله منصوبة على الأمر.

وقال بعضهم: لا بل توكيداً.

- وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمير شيئاً هو المظهر، كأنتك قلت: ذاك وعدُ الله، وصبغهُ الله، أو هو دَعْوَةُ الحقِّ. على هذا ونحوه رفعه. (92)
- ويجوز أن يكون منصوباً على الإغراء أي الزموا صبغة الله. (93)

* قال تعالى: {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} (94) قال النسفي: في قوله تعالى: {فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ} والشهر منصوب على الظرف وكذا الهاء في ليصمه ولا يكون مفعولاً به لأن المقيم والمسافر كلاهما شاهدان للشهر (وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) فعدة مبتدأ والخبر محذوف أي فعلية عدة أي صوم عدة. (95)

وهذا ما أشار إليه الزمخشري في تفسيره (96) وقال ابن سيدة: قراءة الجمهور برفع (عدة) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، وقدر: قبل، أي: فعلية عدة وبعد أي: أمثل له، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: فالواجب، أو: فالحكم عدة. انتصاب الشهر على الظرف، والمعنى: أن المقيم في شهر رمضان إذا كان بصفة التكليف يجب عليه الصوم، إذ الأمر يقتضي الوجوب، وهو قوله: فليصمه، وقالوا على انتصاب الشهر: أنه مفعول به، وهو على حذف مضاف، أي: فمن شهد، حذف مفعوله تقديره المصر أو البلد.. (97) وإنما قال: (فليصمه) ولم يقل، فليصم فيه، والظروف إذا كنى عنها رد حرف الظرفية معها، لأنه قد اتسع فيها، ونصبه نصب المفعول بعد أن استعمله ظرفاً. (98)

وقد رجح النسفي النصب على الظرفية على النصب على المفعولية.

* قال تعالى: {وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} (99)

قال النسفي: في قوله تعالى: (لا إله إلا هو) تقرير للوحدانية بنفى غيره وإثباته وموضع (هو) رفع لأنه بدل من موضع (لا إله) ولا يجوز النصب هنا لأن البدل يدل على أن الاعتماد على الثاني والمعنى في الآية على ذلك والنصب يدل على أن الاعتماد على الأول ورفع (الرحمن الرحيم) أي المولى لجميع النعم أصولها وفروعها ولا شيء سواه بهذه الصفة فما سواه إما نعمة وإما منعم عليه ورفع على أنه خبر مبتدأ أو على البدل من (هو) لا على الوصف لأن المضمير لا يوصف. (100) (هو) ضمير منفصل في محل رفع بدل من الضمير المستكن في الخبر أو بدل من محل (لا) واسمها لأن محله الرفع (الرحمن) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، (الرحيم) خبر ثان للمبتدأ المحذوف. (101)

وأشار السمين الحلبي في إعراب قوله تعالى: (الرحمن الرحيم) إلى رأيي النسفي وهو رفعه على أنه بدل أو خبر وأضاف وجهين آخرين:

- أحدها: أن يكون خبراً ثالثاً لقوله: (والهكّم) أخبر عنه بقوله: (إله واحد) ، وبقوله: (لا إله إلا هو) ، وبقوله: (الرحمن الرحيم)، وذلك عند من يرى تعديد الخبر مطلقاً،
- الثاني: أن يكون صفة لقوله: (هو) وذلك عند الكسائي فإنه يُجيز وصف الضمير الغائب بصفة المدح، فاشتراط في وصف الضمير هذين الشرطين: أن يكون غائباً وأن تكون الصفة صفة مدح، وإن كان الشيخ جمال الدين بن مالك أطلق عنه جواز وصف ضمير الغائب. ولا يجوز أن يكون خبراً لـ (هو) هذه المذكورة لأن المستثنى ليس بجملة. (102)

* قال تعالى: { وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا التُّبُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى } (103)

قال النسفي: في قوله تعالى: (وليس البر بأن تأتوا البيوت من ظهورها) ولا خلاف في رفع (البر) وهذه لا تحتمل إلا وجهاً واحداً وهو الرفع إذ الباء لا تدخل إلا على خبر (ليس). (104)

وأما قوله تعالى: (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا وَجُوهَكُمْ) (البقرة: 177) فقرأ حمزة وحفص بنصب - البر - على أنه خبر ليس ورفع الباقيون على أنه اسمها و (أن تولؤوا) هو الاسم على قراءة النصب وهو الخبر على قراءة الرفع وإنما جاز كونه اسماً لأنه مقدر بالمصدر معناه توليتكم وجوهكم قال الفارسي كلا الوجهين حسن وفي: (لَيْسَ الْبِرُّ) الأكثر على الرفع؛ لأنه ليس للحصر. (105)

* قال تعالى: {أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ} (106)
قال النسفي: في قوله تعالى: (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون)
- إن عطف المؤمنون على الرسول كان الضمير الذي التتوين نائب عنه في (كل) راجعاً إلى الرسول والمؤمنون أي كلهم (آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) ووقف عليه.
- وإن كان مبتدأ كان عليه (كل) مبتدأ ثانياً والتقدير كل منهم وآمن خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر الأول وكان الضمير للمؤمنين ووجد ضمير كل من آمن على معنى كل واحد منهم آمن (غُفْرَانَكَ) أي اغفر لنا غفرانك فهو منصوب بفعل مضمَر. (107)
وهذا ما أشار إليه الزمخشري في تفسيره قبله. (108) ويجوز أن يكون (والمؤمنون) مبتدأ ثانياً، وكل مبتدأ ثالثاً، والرابط محذوف، أي كل منهم، كقوله: السمن منوان بدرهم. (109)

المطلب الثاني: إعراب الأفعال والحروف في سورة البقرة

تناول النسفي وجوه الإعراب لأفعال وحروف عدة في سورة البقرة وقد ذكرت منها ستة أفعال وهي (قيل، وتكتموا، فبدل، فيكون، يتربصن، أن تمسوهن) و من ما ذكره النسفي (رحمه الله) ومن أعراب الحروف في سورة البقرة تناولت ستة حروف وهي (ألم، ما، لعل، لن، أن، أما) وفي هذا المبحث سأحاول أن أذكر ما ذكره النسفي من وجوه الإعراب لهذه الأفعال والحروف:

أولاً: إعراب الأفعال في سورة البقرة:

* قال تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ} (110)
قال النسفي: في قوله تعالى: (قيل) وإنما صح إسناد (قيل) إلى (لا تفسدوا) و (آمنوا) مع أن إسناد الفعل إلى الفعل لا يصح، لأنه إسناد إلى لفظ الفعل والممتنع إسناد الفعل إلى معنى الفعل فكأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا القول ومنه زعموا مطية الكذب. (111)
وهذا ما أشار إليه الزمخشري في تفسيره. (112)
وذهب هشام، وثعلب، وجماعة من الكوفيين، إلى أنه يجوز أن يسند الفعل إلى الفعل فأجازوا: يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو. وذهب الفراء، وجماعة: إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قلبياً. (113)

* قال تعالى: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (114)
قال النسفي: في قوله تعالى: (وتكتموا الحق)
- هو مجزوم داخل تحت حكم النهي بمعنى ولا تكتموا.
- أو منصوب بإضمار أن والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا بين لبس الحق بالباطل وكتمان الحق كقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن وهما أمران متميزان لأن لبس الحق بالباطل ما ذكرنا من كتبهم في التوراة ما ليس منهما وكتمانهم الحق أن يقولوا ل انجد في التوراة صفة محمد أو حكم كذا. (115) وهذا ما ذكره سيبويه والفراء قبله. (116)
وقد رجح صاحب الدر المصون الوجه الأول بقوله والوجه الأول أحسن لأنه نهى عن كل فعل على حديثه. وأما الوجه الثاني فإنه نهى عن الجمع، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين الشئيين النهي عن كل واحد على حديثه إلا بدليل خارجي. (117)

* قال تعالى: {فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ} (118)
قال النسفي: في قوله تعالى: (فبدل) فيه حذف وتقديره فبدل الذين ظلموا بالذي قيل لهم قولاً غير الذي قيل لهم، ف (بدل) يتعدى إلى مفعول واحد بنفسه وإلى آخر بالباء، فالذي مع الباء متروك والذي بغير باء موجود، يعني

وضعوا مكان حطة قولاً غيرها أي: أمروا بقول معناه التوبة والاستغفار فخالفوه إلى قول ليس معناه معنى ما أمروا به ولم يمتثلوا أمر الله. (119)
وقال النحاس: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا) في موضع رفع بالفعل. قولاً مفعول. غَيَّرَ الَّذِي نَعْتُ لَهُ. (120)

* تعالى: {بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ} (121)
قال النسفي: في قوله تعالى: (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)

- الرفع في (فيكون) وهو قراءة العامة على الاستئناف أي: فهو يكون، أو على العطف على يقول.
- ونصبه ابن عامر على لفظ (كن) لأنه أمر وجواب الأمر بالفاء نصب. وقلنا: إن كن ليس بأمر حقيقة إذ لا فرق بين أن يقال وإذ قضى أمراً فإنما يكونه فيكون وبين أن يقال فإنما يقول له كن فيكون، وإذا كان كذلك فلا معنى للنصب. وهذا لأنه لو كان أمراً فإنما أن يخاطب به الموجود والموجود لا يخاطب بـ (كن) أو المعدوم والمعدوم لا يخاطب. (122)

وهذا ما أشار إليه الزجاج قبله. (123)

وقال الأخفش: فان جعلت (يكون) ها هنا معطوفة. نصبت لأن (أن تقول) نصب بـ(أن) كأنه يريد: (أن تقول) (فيكون) فان قال: كيف والفاء ليست في هذا المعنى؟ فان الفاء والواو قد تعطفان على ما قبلهما وما بعدهما، وان لم يكن في معناه نحو ما أنت زيدا، وإنما يريد لم تضرب زيدا وترفعه على ما أنت وما زيد وليس ذلك معناه. ومثل قولك: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ. والرفع في قوله (فَيَكُونُ) على الابتداء نحو قوله: (لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيُوقِرَ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَسَاءُ) (الحج: 5) (124)

وقوله تعالى: (فيكون) الجمهور على الرفع. وقرئ بالنصب على جواب لفظ الأمر، وهو ضعيف لوجهين:
- أحدهما: أن كن ليس بأمر على الحقيقة؛ إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكون؛ يدل على ذلك أن الخطاب بالتكون لا يرد على الموجود؛ لأن الموجود متكون ولا يرد على المعدوم؛ لأنه ليس بشيء لا يبقى إلا لفظ الأمر، ولفظ الأمر يرد، ولا يرد به حقيقة الأمر كقوله: (أسمع بهم وأبصر) (مريم: 38) وكقوله: (فليمدد له الرحمن) (مريم: 75).

- والثاني: أن جواب الأمر، لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو في الفاعل، أو فيهما فمثال ذلك قولك اذهب ينفعك زيد فالفعل، والفاعل في الجواب غيرهما في الأمر وتقول: اذهب يذهب زيد فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان، وتقول اذهب تنتفع فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان، فأما أن يتفق الفاعلان والفاعلان فغير جائز كقولك اذهب تذهب والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه. (125)

وقال ابن يعيش: الرفع لا غير؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً من هذا الباب؛ لأنه ليس ها هنا شرط. (126)

* قال تعالى: { وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ شُورٍ } (127)

قال النسفي: في قوله تعالى: (يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ) خبر في معنى الأمر وأصل الكلام ولنتربص المطلقات، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنه مما يجب أن يتلقى بالمسارعة إلى امتثاله فكأنهن امتثلن الأمر بالتربص فهو يخبر عنه موجوداً. (128)

وقال ابن سيده: (والمطلقات) مبتدأ و(يتربصن) خبر عن المبتدأ وصورته صورة الخبر وهو أمر من حيث المعنى وقيل: هو أمر لفظاً ومعنى على إضمار اللام أي: ليتربصن، وهذا على رأي الكوفيين، وقيل: والمطلقات على حذف مضاف، أي: وحكم المطلقات ويتربصن على حذف أن، حتى يصح خبراً عن ذلك المضاف المحذوف، التقدير: وحكم المطلقات أن يتربصن، وهذا بعيد جداً. (129)

وقيل: هو خبر في معنى الأمر أي: ليتربصن، قصد بإخراجه مخرج الخبر تأكيد وقوعه وزاده تأكيداً وقوعه خبراً للمبتدأ. قال ابن العربي: وهذا باطل وإنما هو خبر عن حكم الشرع فإن وجدت مطلقة لا تتربص فليس ذلك من الشرع ولا يلزم من ذلك وقوع خبر الله سبحانه على خلاف مخبره. (130)

* قال تعالى: { وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ } (131)

قال النسفي: في قوله تعالى: (وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ) (أن) مع الفعل بتأويل المصدر في موضع الجر أي: من قبل مسك إياهن (وَقَدْ فَرَضْتُمْ) في موضع الحال (لَهُنَّ فَرِيضَةٌ) مهراً (فَنَصَفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) يريد المطلقات. و (أن) مع الفعل في موضع النصب على الاستثناء كأنه قيل : فعليكم نصف ما فرضتم في جميع الأوقات إلا وقت عفوهم عنكم من المهر. (132)

وقال الفراء: وإنما قال (إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ) بالنون لأنه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون في كل حال. يقال: هن يضربن، ولم يضربن، ولن يضربن لأنك لو أسقطت النون منهن للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث. وإنما قالت العرب (لن يعفوا) للقوم، و (لن يعفوا) للرجلين لانهم زادوا للثنتين في الفعل ألفا ونونا، فإذا أسقطوا نون الاثنتين للجزم أو للنصب دلت الألف على الاثنتين. وكذلك واو يفعلون تدل على الجمع إذا أسقطت النون جزما أو نصبا. (133)

ثانيا: إعراب الحروف في سورة البقرة:

* قال تعالى: {الم} (134)

قال النسفي: في قوله تعالى: (الم)

- ولهذه الفواتح محل من الإعراب فيمن جعلها أسماء للسور لأنها عنده كسائر الأسماء الأعلام. ويحتمل في إعرابه ثلاثة أوجه:

وهو الرفع على الابتداء. أو النصب، والجر لصحة القسم بها وكونها بمنزلة الله.

- ومن لم يجعلها أسماء للسور لم يتصور أن يكون لها محل في مذهبه كما لا محل للجملة المبتدأة. (135)

وهذا ما أشار إليه الزمخشري. (136)

وقال الفراء: الهجاء موقوف في كل القرآن، وليس بجزم يسمى جزما، إنما هو كلام جزمه نية الوقوف على كل حرف منه فافعل ذلك بجميع الهجاء فيما قل أو كثر. وإنما قرأت القراء (آلم الله) في (آل عمران) ففتحوا الميم لأن الميم كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، وإذا كان الحرف ينوي به الوقوف نوى بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة (آلم الله) فتركت العرب همزة الألف من (الله) فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزما مستحقا للجزم لكسرت، كما في (قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ) (يس: 26) وقد قرأها رجل من النحويين، (آلم الله) بقطع الألف، والقراءة بطرح الهمزة. (137)

وقال الزجاج: ويروى عن ابن عباس ثلاثة أوجه في (الم) وما أشبهها،

- فوجه منها أنه قال: أقسم الله بهذه الحروف أن هذا الكتاب الذي أنزل على محمد (ﷺ) هو الكتاب الذي عنده، عز وجل لا شك فيه،

- والقول الثاني عنه أن: (الر)، (وحم)، و (نون)، اسم للرحمن (عز وجل) مقطوع في اللفظ موصول في المعنى.

- والثالث عنه أنه قال: (الم) معناه أنا الله أعلم. (138)

وسائر حروف الهجاء في أوائل السور: كان بعض المفسرين يجعلها أسماء للسور، تعرف كل سورة بما افتتحت به. وبعضهم يجعلها أقساما أقسم الله - عز وجل - بها لشرفها وفضلها، ولأنها مبادئ كتبه المنزلة ومباني أسمائه الحسنی وصفاته العلیا. وبعضهم يجعلها حروفا مأخوذة من صفات الله تعالى. (139)

وذكر صاحب الباب في قوله تعالى: (الم) ثلاثة أقوال:

- أحدها إن قيل: إن الحروف المقطعة في أوائل السور أسماء حروف التهجي، بمعنى أن الميم اسم لـ (مه) والعين لـ (عه)، وإن فائدتها إعلامهم بأن هذا القرآن منتظم من جنس ما تنتظمون من كلامهم، ولكن عجزتم عنه، فلا محل لها حينئذ من الإعراب، وإنما جيء بها لهذه الفائدة، فألقيت كأسماء الأعداد ونحو: (واحد اثنان)، وهذا أصح الأقوال الثلاثة، أعني أن في الأسماء التي لم يقصد الإخبار عنها ولا بها.

- والثاني: أنها معربة، بمعنى أنها صالحة للإعراب، وإنما فات شرطه وهو التركيب، وإليه مال الزمخشري.

- والثالث: أنها موقوفة أي لا معربة ولا منبئية. أو إن قيل: إنها أسماء السور المفتحة بها، أو إنها بعض أسماء الله تعالى حذف بعضها، وبقي منها هذه الحروف دالة عليها وهو رأي ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما) كقوله:

الميم من (عليهم) ، والصاد من (صادق) ، فلها حينئذ محل من الإعراب ويحتمل الرفع والنصب والجر:

- فالرفع على أحد وجهين أيضاً: إما بإضمار فعلٍ لائق، تقديره: اقرءوا: (الم) ، وإما بإسقاط حرف القسم. (140) فمن ناحية تفسير الحروف المقطعة التي في أوائل السور، أميل إلى رأى كثير من الصحابة والتابعين وهي أنها جميعاً مما استأثر الله به، ولا يعلم معناه أحد سواه، هذا ولا بد أن هذه الحروف لم ينزلها سبحانه وتعالى عبثاً ولا سدى. وأما من ناحية الإعراب فإني أميل إلى الرأي القائل أنها لا محل لها من الإعراب لأنها موقوفة أي لا معربة ولا منيية.

* قال تعالى: { وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ امْكُتُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ } (141) قال النسفي: في قوله تعالى: و(ما) في (كما) كافة في (ربما)، أو مصدرية كما في (بِمَا رَحِمْتَ) (التوبة: 25) واللام في الناس للعهد أي كما آمن الرسول (ﷺ) ومن معه وهم ناس معهودون، أو عبد الله بن سلام وأشياعه أي: كما آمن أصحابكم وإخوانكم، أو للجنس أي كما آمن الكاملون في الإنسانية، أو جعل المؤمنون كأنهم الناس على الحقيقة ومن عداهم كالبهائم. (142) (ما) مصدرية أي: آمنوا إيماناً مثل إيمان الناس، والمصدر المؤول من (ما) وما بعدها في محل جر مضاف إليه. (143)

* قال تعالى: { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ } (144) قال النسفي: في قوله تعالى: (لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) و(لعل) للترجي والإطماع ولكنه إطماع من كريم فيجري مجرى وعده المحتوم وفاؤه، وبه قال سيبويه. وقال قطرب هو بمعنى كي أي لكي تتقوا. (145) وقال الزجاج: في قوله (لعلكم تتقون) فأما لعل ففيها قولان هاهنا، عن بعض أهل اللغة: أحدهما: معناها كي تتقوا، والذي يذهب إليه سيبويه في مثل هذا أنه ترج لهم كما قال: في قصة فرعون (لَعَلَّهُ يَنْدَكُرُ أَوْ يَخْشَى) (طه: 44). كأنه قال اذهب أنتما على رجانكما وطمعكما والله عز وجل من وراء ذلك وعالم بما يؤول إليه أمر فرعون. (146) وتأتي لعل في القرآن الكريم للترجي وتأتي للتعليل، وتأتي للتعرض للشيء وكأنه يحضهم على مزاوله العبادة وبذلك يتعرضون للتقوى. (147)

* قال تعالى: { فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ } (148) قال النسفي: في قوله تعالى: (لا) و (لن) أختان في نفي المستقبل إلا أن في (لن) تأكيداً. وعن الخليل أصلها (لا أن)، وعند الفراء (لا) أبدلت ألفها نوناً، وعند سيبويه حرف موضوع لتأكيد نفي المستقبل. (149) وقال سيبويه: وأما غير الخليل فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضرب لأن؛ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضرب له. (150)

وجاء في الجني الداني (لن) حرف نفي، ينصب الفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال. ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبداً، خلافاً للزمخشري. ذكر ذلك في أنموذجه. قال في غيره: لن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل. قال ابن عصفور: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، بل قد يكون النفي ب لا أكد من النفي ب لن، لأن المنفي ب لا قد يكون جواباً للقسم، والمنفي ب لن لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه أكد. (151) وما لن فتعمل لا اختصاصها وتنصب لشبهها بأن من وجهين:

- أحدهما أنها تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه أن.

- والثاني أنها نقيضتها فتلك تثبته وهذه تنفي ما تثبته تلك ولن جواب سيفعل أو سوف تفعل وجواب أريد أن تفعل فإنه يقول لن أفعل وأحتج الأولون بأن الأصل عدم التركيب وإنما يصار إليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك بل الدليل يدل على فساده وبيانه من وجهين:

- أحدهما جواز تقدم معمول معمولها عليها كقولك زيداً لن أضرب وأن لا يتقدم عليها ما في حيزها وبذلك احتج سيبويه على الخليل وقد اعتذر عنه بأن التركيب غير الحكم كما غير المعنى وهذه دعوى ألا ترى أن لو لم تغيّر في المعنى للتركيب لم يتغير الحكم في التقديم والتأخير

- والوجه الثاني أن لا أن يتقدمها ما يتعلق بالمعنى ولن لا يلزم فيها ذلك. (152)

وقد اختلف العلماء في أصل لفظ (لن) وحقيقته إلى ثلاثة مذاهب:

1- مذهب الخليل والكسائي في (لن) إلى أن أصلها: لا أن، وأنها مركبة من (لا) النافية، وأن الناصبة محذوفة الهمزة لكثرة الاستعمال كما قالوا: وَيَلْمُهُ وَأَلْزَمَهُ سَبِيؤِيهِ بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولٍ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا نَحْوُ: زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ، فَلَوْ كَانَ أَصْلُهَا: (لا أن)، للزم تقديم ما في الصلة على الموصول، وهو ممتنع.

2- وحكى ابن كيسان عن الفراء في (لن) أن أصلها: (لا)، فجعلت ألفها نونا، ونفى بها المستقبل. وفي (لم) أن أصلها: لا، فجعلت ألفها ميمًا، ونفى بها الماضي، ثم قال: ولا يحسن أن تقول لن يقوم زيد ولا يقعد، حتى تقول: ولن يقعد. فإن قلت: لن يقوم زيد ولا عمرو، عطفت بلا مع الأسماء، ولم يجز مع الفعل.

3- وقال السيرافي: المختار أنها غير مركبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل. ولأن لن مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: لا أن لكان الكلام تامًا بالمفرد، وهو محال. (153)

وأميل إلى مذهب سيبويه والجمهور بأن (لن) بسيطة لأن (البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع). (154)

* قال تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ} (155)

قال النسفي: في قوله تعالى: أي بأن لهم جنات. وموضع (أن) وما عملت فيه النصب بـ (بشر) عند سيبويه خلافًا للخليل وهو كثير في التنزيل. (156)

وقال سيبويه: واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن كما حذف من أن، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشر، أي لحذر الشر. ويكون مجروراً على التفسير الآخر. ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه. وقال تعالى: (وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَنْ قَالُوا) (الأعراف: 82) فإن محمولة على كان، كأنه قال: فما كان جواب قومه إلا قول: كذا وكذا. وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوب (157) ويجوز اسقاط الجار قياساً من أن وأن، كقوله تعالى: {وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ} (البقرة: 25) وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا) (البقرة: 26) أي: (بأن لهم، ومن أن يضرب). وفي محله بها بعد الحذف قولان، فمذهب الخليل أنه نُصِبَ، ومذهب الكسائي أنه جَرَّ، وقد استدل المدعي الجر بقوله:

(وما زرتُ ليلي أن تكونَ حبيبةً ... إلى ولا دَبَّينَ بها أنا طالِبُهُ)
يجر المعطوف على أن يكون /معلم أنه في محل جر/ وقيل لا دليل في ذلك لجواز أن يكون عطفاً على توهم دخول اللام كما قال زهير:

(بدا لي أني لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى ... ولا سابق شيئاً إذا كانَ جانيًا)

فجر سابقاً بالعطف على مدرك على توهم دخول الباء عليه. (158)

وأما قوله تعالى: (وَتَرَعْبُونَ أَنْ تُنْكِحُوهُنَّ) (النساء: 127) فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت، أو أن الحذف لأجل الإبهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهم لدمامتهن وفقرهن؛ وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين. وإنما اطرده حذف حرف الجر مع (أن) و(أن) لطولهما بالصلة. (159)

واختار صاحب شرح التسهيل مذهب سيبويه والفراء وقال: أنهما في محل نصب وهو الأصح، لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل. (160)

* قال تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) (161)

قال النسفي: في قوله تعالى: (وأما) حرف فيه معنى الشرط ولذا يجب بالفاء ، وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد. تقول: زيد ذاهب. فإذا قصدت توكيده وأنه لا محالة ذاهب قلت: أما زيد فذاهب، ولذا قال سيبويه: في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير يفيد كونه تأكيداً وأنه في معنى الشرط. وفي إيراد الجملتين مصدرتين به وإن لم يقل فالذين آمنوا يعلمون والذين كفروا يقولون، إحماد عظيم لأمر المؤمنين واعتداد ببلغ علمهم أنه الحق، ونعي على الكافرين إغفالهم حظهم ورميهم بالكلمة الحمقاء. (162)

وقال ابن هشام: وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد:

- (أما) أنها شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو: (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون) ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء.

- وأما التفصيل فهو غالب أحوالها قد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالأول كقوله تعالى (فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به) (النساء: 175) أي: وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو: (فأما الذين في قلوبهم زيغ) (آل عمران: 7) وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلمون معناه إلى ربهم ويدل على ذلك: (والراسخون في العلم) [آل عمران: 7] إلى آخره (163)

- وأما التوكيد فيبدو أن النسفي ذكر ما قاله الزمخشري في تفسيره.

الخاتمة

وفي خاتمة بحثي هذا أردت أن أذكر أهم ما توصلت إليه:

- 1- أهمية الإعراب في تفسير القرآن الكريم وحاجة المفسر إلى الإعراب والنحو .
- 2- ارتباط الإعراب بالتفسير أمر لا بد منه لما لها من تأثير في المعنى والدلالة وفهم مراد الله تعالى منها.
- 3- هناك كلمات وجمل قرآنية تحتمل أكثر من وجه إعرابي وهذا يؤدي إلى التوسع في المعنى.
- 4- القرآن الكريم هو اساس قواعد اللغة العربية.

الهوامش

- (1) ينظر: الأعلام للزركلي (4/ 67).
- (2) ينظر: معجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر) (1/ 304).
- (3) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول (2/ 203).
- (4) ينظر: الأعلام للزركلي (4/ 67).
- (5) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (2/ 1640).
- (6) ينظر: تفسير النسفي (1/ 24).
- (7) ينظر: الأعلام للزركلي (4/ 67).
- (8) الموسوعة القرآنية خصائص السور (1/ 43).
- (9) غرائب التفسير وعجائب التأويل (1/ 107).
- (10) الموسوعة القرآنية خصائص السور (1/ 43)، ينظر: المفصل في موضوعات سور القرآن (118).
- (11) ينظر: التبيان في آداب حملة القرآن (229).
- (12) المستدرک على الصحيحين، للحاكم (2/ 286)، رقم الحديث (2180)، شعب الإيمان (4/ 61).
- (13) اللباب علل البناء والإعراب (1/ 40).
- (14) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف (29).
- (15) شذا العرف في فن الصرف (13).
- (16) البقرة: 2.
- (17) ينظر: تفسير النسفي (1/ 38-40).
- (18) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 32-33).
- (19) معاني القرآن للفراء (1/ 10).
- (20) ينظر: التحرير والتنوير (1/ 219).
- (21) ينظر: تفسير النسفي (1/ 38-40).
- (22) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 36).
- (23) معاني القرآن وإعراجه للزجاج (1/ 70)، و ينظر: التبيان في إعراب القرآن (1/ 15-16).
- (24) تفسير ابن عطية (1/ 84).

- (25) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (1/ 23-24).
- (26) الحجة للقراء السبعة (1/ 198).
- (27) البقرة: 3.
- (28) تفسير النسفي (1/ 41)، وينظر: تفسير البيضاوي (1/ 37).
- (29) إعراب القرآن للنحاس (1/ 25)، وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (1/ 74).
- (30) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (1/ 91).
- (31) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد (77).
- (32) معاني القرآن وإعراجه للزجاج (1/ 71).
- (33) ينظر: غرائب القرآن ورجائب الفرقان (1/ 140)، و مشكل إعراب القرآن لمكي (74/1)، والموسوعة القرآنية (8/4).
- (34) البقرة: 6.
- (35) الكتاب لسبويه (3/ 170).
- (36) ينظر: تفسير النسفي (1/ 44-45).
- (37) المفصل في صنعة الإعراب (44).
- (38) ينظر: تفسير الرازي (2/ 284 - 285).
- (39) الحجة للقراء السبعة (1/ 269-270).
- (40) نتائج الفكر في النحو (330/331).
- (41) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (189).
- (42) البقرة: 19.
- (43) تفسير النسفي (1/ 59).
- (44) التبيان في إعراب القرآن (1/ 35).
- (45) إعراب القرآن للباقولي (1/ 43).
- (46) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (723).
- (47) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (1/ 170-171)، وينظر: اللباب في علوم الكتاب (1/ 389 - 390).
- (48) البقرة: 21.
- (49) تفسير النسفي (1/ 62)، وينظر: تفسير الزمخشري (1/ 89).
- (50) كتاب سبويه - (2/ 188).
- (51) إعراب القرآن للنحاس (1/ 35).
- (52) الإيضاح في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (1/ 267).
- (53) البقرة: 26.
- (54) ينظر: تفسير النسفي (1/ 73).
- (55) معاني القرآن للأخفش (1/ 60).
- (56) ينظر: إعراب القرآن - النحاس (1/ 204).
- (57) البقرة: 40.
- (58) تفسير النسفي (1/ 84).
- (59) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 131).
- (60) ينظر: معاني القرآن للأخفش (1/ 83).
- (61) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (3/ 567).
- (62) تفسير ابن عطية (1/ 134).
- (63) البقرة: 58.
- (64) تفسير النسفي (1/ 91).
- (65) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 143).
- (66) معاني القرآن للقراء (1/ 38).
- (67) البقرة: 61.
- (68) تفسير النسفي (1/ 94).
- (69) تفسير الزمخشري (2/ 159)، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (2/ 47).
- (70) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (5/ 71).
- (71) البقرة: 62.
- (72) تفسير النسفي (1/ 95).
- (73) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 146).
- (74) ينظر: إعراب القرآن لابن سيده (1/ 181).
- (75) البقرة: 127.

- (76) تفسير النسفي (1/ 130).
- (77) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (830)، وينظر: التبيان في إعراب القرآن (1/ 115).
- (78) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (11/ 276).
- (79) ينظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد (113).
- (80) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن (2/ 305).
- (81) البقرة: 130.
- (82) ينظر: تفسير النسفي (1/ 131)، ومعاني القرآن للفراء (1/ 79)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 209).
- (83) ينظر: إعراب القرآن لابن سيده (1/ 291)، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (9/ 224).
- (84) تفسير الزمخشري (1/ 189).
- (85) البقرة: 133.
- (86) تفسير النسفي (1/ 132)، وينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 212).
- (87) التبيان في إعراب القرآن (1/ 118-119).
- (88) البقرة: 138.
- (89) تفسير النسفي (1/ 135).
- (90) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 215).
- (91) الجمل في النحو (69).
- (92) الكتاب لسبويه (1/ 382).
- (93) الجدول في إعراب القرآن (1/ 280).
- (94) البقرة: 185.
- (95) تفسير النسفي (1/ 160).
- (96) تفسير الزمخشري (1/ 228).
- (97) ينظر: إعراب القرآن لابن سيده (1/ 384-391).
- (98) إعراب القرآن للباقولي (2/ 449).
- (99) البقرة: 163.
- (100) تفسير النسفي (1/ 147)، وينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (1/ 188).
- (101) الجدول في إعراب القرآن (2/ 323).
- (102) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (2/ 198)، واللباب في علوم الكتاب (3/ 116).
- (103) البقرة: 189.
- (104) ينظر: تفسير النسفي (1/ 164)، وينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي (1/ 123)، والجامع لأحكام القرآن (2/ 238).
- (105) ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمانى (355).
- (106) البقرة: 285.
- (107) تفسير النسفي (1/ 233).
- (108) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 331).
- (109) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (8/ 250).
- (110) البقرة: 13.
- (111) تفسير النسفي (1/ 51).
- (112) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 64)، وينظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (1/ 166).
- (113) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (3/ 1320).
- (114) البقرة: 42.
- (115) تفسير النسفي (1/ 85).
- (116) الكتاب لسبويه (3/ 44)، وينظر: معاني القرآن للفراء (1/ 33)، والتبيان في إعراب القرآن (1/ 58).
- (117) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (1/ 321-322).
- (118) البقرة: 59.
- (119) تفسير النسفي (1/ 92)، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم (9/ 296).
- (120) إعراب القرآن للنحاس (1/ 56).
- (121) البقرة: 117.
- (122) تفسير النسفي (1/ 124)، وينظر: حجة القراءات (111).
- (123) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 199)، وينظر: حجة القراءات (111).
- (124) معاني القرآن للأخفش (1/ 152).
- (125) التبيان في إعراب القرآن (1/ 109).
- (126) شرح المفصل لابن يعيش (4/ 242).

- (127) البقرة: 228.
- (128) تفسير النسفي (1/ 188)، وينظر: التبيان في إعراب القرآن (1/ 180).
- (129) إعراب القرآن لابن سيده (1/ 477).
- (130) نيل المرام (81).
- (131) البقرة: 237.
- (132) تفسير النسفي (1/ 199).
- (133) معاني القرآن للفراء (1/ 155).
- (134) البقرة: 1.
- (135) ينظر: تفسير النسفي (1/ 37).
- (136) ينظر: تفسير الزمخشري (1/ 31).
- (137) معاني القرآن للفراء (1/ 9).
- (138) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 56).
- (139) التبيان في تفسير غريب القرآن (ص: 47).
- (140) اللباب في علوم الكتاب (1/ 251).
- (141) البقرة: 13.
- (142) تفسير النسفي (1/ 51).
- (143) المجتبي من مشكل إعراب القرآن (1/ 9).
- (144) البقرة: 21.
- (145) تفسير النسفي (1/ 62).
- (146) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 98)، وينظر: الكتاب لسبويه (1/ 331).
- (147) الجدول في إعراب القرآن (1/ 72).
- (148) البقرة: 24.
- (149) تفسير النسفي (1/ 66).
- (150) الكتاب لسبويه (3/ 5).
- (151) الجنى الداني في حروف المعاني (270).
- (152) اللباب في علل البناء والإعراب (2/ 33).
- (153) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (4/ 15).
- (154) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني (271).
- (155) البقرة: 25.
- (156) تفسير النسفي (1/ 68).
- (157) ينظر: الكتاب لسبويه (3/ 154-155).
- (158) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: 511) وينظر: المنصوب على نزع الخافض في القرآن (ص: 292).
- (159) شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 443).
- (160) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (2/ 150).
- (161) البقرة: 26.
- (162) تفسير النسفي (1/ 73)، ينظر: الكتاب لسبويه (3/ 137).
- (163) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب (80-81)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع (2/ 579) وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 426).

المصادر

- 1) إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت: 665هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- 2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 1، (1418 هـ - 1998 م).
- 3) إعراب القرآن لابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل والمعروف بابن سيده، (ت 458 هـ).

- (4) إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاسُ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، (ت: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1421 هـ).
- (5) إعراب القرآن: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي، (ت: نحو 543هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودار الكتب اللبنانية - بيروت/ لبنان، ط: 4، (1420 هـ).
- (6) الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي، (ت: 1396 هـ)، دار العلم للملايين، ط: 15، (2002 م).
- (7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، (ت: 577 هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، ط: 1، (1424 هـ - 2003 م).
- (8) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت: 685 هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1418 هـ).
- (9) التبيان في آداب حملة القرآن: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (ت: 676 هـ)، حققه وعلق عليه: محمد الحجار، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت/ لبنان، ط: 3، (1414 هـ - 1994 م).
- (10) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، (ت: 616 هـ)، تحقيق: علي محمد الجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (11) التبيان في تفسير غريب القرآن: أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي، أبو العباس، شهاب الدين، ابن الهائم، (ت: 815 هـ)، تحقيق: د ضاحي عبد الباقي محمد، دار الغرب الإسلامي - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1423 هـ).
- (12) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد): محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، (ت: 1393 هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، (1984 هـ).
- (13) تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، (ت: 761 هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، ط: 1، (1406 هـ - 1986 م).
- (14) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداي، دار القلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، ط: 1.
- (15) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل) أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، (ت: 710 هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1419 هـ - 1998 م).
- (16) تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن: الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي: دار طوق النجاة - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1421 هـ - 2001 م).
- (17) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749 هـ).
- (18) الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، (ت: 671 هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب - الرياض/ المملكة العربية السعودية، ط: (1423 هـ - 2003 م).
- (19) الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود بن عبد الرحيم صافي، (ت: 1376 هـ)، دار الرشيد- دمشق، مؤسسة الإيمان - بيروت، ط: 4، (1418 هـ).
- (20) الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: 1، (1405 هـ - 1985 م).

- (21) الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، (ت: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1413 هـ - 1992 م).
- (22) الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط: 1، (1413 هـ - 1992 م).
- (23) حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، (هـ- 1402 - 1982م).
- (24) الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: 377هـ) تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاني، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط: 2، 1413 هـ - 1993 م.
- (25) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، (ت: 756هـ)، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق/ سوريا.
- (26) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عزيمة، (ت: 1404 هـ)، تصدير: محمود محمد شاکر، دار الحديث - القاهرة/ مصر.
- (27) سلم الوصول إلى طبقات الفحول: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني، (ت: 1067 هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسیکا، إستانبول / تركيا، (2010 م).
- (28) شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي، (ت: 1351 هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد الرياض.
- (29) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي، (ت: 900هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1419 هـ - 1998 م).
- (30) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين المصري، (ت: 905هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1421 هـ - 2000 م).
- (31) شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، (ت: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط: 1، (1422 هـ - 2001 م).
- (32) شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبالي، أبو عبد الله، جمال الدين، (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 1، (1410 هـ - 1990 م).
- (33) شعب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، (ت: 458هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي / الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط: 1، (1423 هـ - 2003 م).
- (34) غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى، ويعرف بتاج القراء، (ت: نحو 505هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت/ لبنان.
- (35) غرائب القرآن ورغائب الفرقان: نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، تحقيق: الشيخ زكريا عميران، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط: 1، (1416 هـ - 1996 م).
- (36) الكتاب: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة/ مصر، ط: 3، (1408 هـ - 1988 م).
- (37) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت/ لبنان، ط: 3 - (1407 هـ).
- (38) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد/ العراق، (1941 م)

- (39) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، (ت: 616هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النهان، دار الفكر - دمشق/ سوريا، ط: 1، (1416هـ - 1995م).
- (40) اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، (ت: 775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط: 1، (1419 هـ - 1998م).
- (41) المجتبى من مشكل إعراب القرآن: أ. د. أحمد بن محمد الخراط، أبو بلال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة/ المملكة العربية السعودية، (1426 هـ).
- (42) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - لبنان/ لبنان، ط: 1، (1422 هـ).
- (43) المستدرک علی الصحیحین: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، (ت: 405هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1411 هـ - 1990م).
- (44) مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، (ت: 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن: مؤسسة الرسالة - بيروت/ لبنان، ط: 3، (1405هـ).
- (45) معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي - القاهرة/ مصر، ط: 1، (1411 هـ - 1990م).
- (46) معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت/ لبنان، ط: 2، (1408 هـ - 1988م).
- (47) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط: 1.
- (48) معجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر): عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت/ لبنان، ط: 3، (1409هـ - 1988م).
- (49) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، (ت: 761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق/ سوريا، ط: 6، (1985م).
- (50) مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت/ لبنان، ط: 3، (1420 هـ).
- (51) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، (ت: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1993م).
- (52) المفصل في موضوعات سور القرآن، جمع وإعداد: علي بن نايف الشحود، الباحث في القرآن والسنة.
- (53) المنصوب على نزاع الخافض في القرآن: إبراهيم بن سليمان البعيمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: 116، (1422هـ - 2002م).
- (54) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، مؤلف منار الهدى: أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني المصري الشافعي (ت: نحو 1100هـ)، مؤلف المقصد لتلخيص ما في المرشد: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1422 هـ - 2002م).
- (55) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت / لبنان، ط: 3، (1428 هـ - 2007م).
- (56) الموسوعة القرآنية: إبراهيم بن إسماعيل الأبياري (ت: 1414هـ)، مؤسسة سجل العرب، ط: 1405هـ.
- (57) الموسوعة القرآنية، خصائص السور: جعفر شرف الدين، تحقيق: عبد العزيز بن عثمان التويجري، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1420 هـ).

- 58) نتائج الفكر في النحو للسهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، (ت: 581هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان، ط: 1، (1412 - 1992 م).
- 59) النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): علي بن فضال بن علي بن غالب المجاشعي القيرواني، أبو الحسن، (ت: 479هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان ، ط: 1، (1428 هـ - 2007 م).
- 60) نيل المرام من تفسير آيات الأحكام : صديق حسن خان القنوجي البخاري، تحقيق : محمد حسن إسماعيل / أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان ، (2003م).